

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية



**أمانة
محافظة المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية**

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

صندوق النقد العربي

أبوظبي 2009





أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

"تنميط أرقام الحسابات المصرفية"



صندوق النقد العربي
أبوظبي 2009





تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في مجال السياسة النقدية. كذلك، يعد صندوق النقد العربي وفي السياق نفسه ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي صدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية والتي تثير اهتماماً في مختلف الأوساط. وليس الغرض من هذه التقارير والأوراق طرح وجهة نظر معينة، وإنمالقاء الضوء، بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء والمواقف، وإنما لتوفير المعلومات وزيادة الوعي ببعض القضايا النقدية والمصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة الاقتصادية العربية

والله ولي التوفيق،،

د. جاسم المناعي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

جاسم المناعي



المحتويات

الصفحة

أولاً : تمهيد	3
ثانياً : مزايا ومنافع تطبيق نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي ” آيبان “	4
ثالثاً : نظام استخدام « آيبان » في الدول العربية	7
رابعاً : الإجراءات والخطوات اللازمة لتطبيق نظام ” آيبان “	9
خامساً : تجربة تطبيق نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي ” آيبان “ في المملكة العربية السعودية	10
سادساً : الخاتمة و التوصيات	15



تنميط أرقام الحسابات المصرفية

أولاً: تمهيد

يعتبر (آيبان - International Bank Account Number) اختصاراً لمفهوم الرقم الدولي للحساب البنكي، والمبني على المواصفات الدولية الخاصة برقم الحساب البنكي (ISO Standard 13616). ويحقق هذا القطاع توحيداً دولياً متعارفاً عليه لطول وعدد خانات رقم الحساب البنكي مما يجعل الأنظمة التقنية البنكية تتمكن من قراءة هذه الأرقام ببسر وسهولة، ومن ثم تتم معالجة التحويلات المالية دون أخطاء مع سرعة في التنفيذ خلال مراحل تنفيذ التحويل المالي وبوجه خاص التحويلات عبر الحدود. ويساعد نظام (IBAN) على استخدام تقنيات التنفيذ الآلي المباشر (Straight Through Processing). مما يعزز من كفاءة الخدمات البنكية المقدمة للعملاء ويحسن من أدائها ويختصر الفترة الزمنية للإجراءات التنفيذية لكل عملية تحويل.

هذا وقد ظهرت الحاجة الفعلية إلى تقديم مواصفات موحدة لأرقام الحسابات المصرفية في أواسط التسعينيات، حيث تم الاتفاق في عام 1999 على أطر محددة تحكم التركيبة الحسابية والتقنية لرقم الحساب المصرفي. وتولت هذه المهمة في وقت مبكر اللجنة الأوروبية للمعايير المصرفية (European Committee for Banking Standards) والمنظمة الدولية للمعايير (ISO).

وقد كانت استراتيجيات العمل في ذلك الحين، تركز على الحاجة إلى توحيد أرقام الحسابات بغرض تسهيل التحويلات المالية بين الدول الأوروبية عبر الحدود. وتمثل الهدف الرئيسي في هذا الإطار، في العمل على تمكين مشاركي القطاع المصرفي من مؤسسات مالية وبنوك من تسريع معالجة التحويلات المالية داخل الأنظمة المصرفية الخاصة بهم، وتخفيض أعداد التحويلات المرتجعة بسبب تباين أرقام الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، كان الهدف الآخر يتمثل في المساعدة في ربط أنظمة المدفوعات بين البنوك بما يسهل استقبال وتنفيذ التحويلات المالية إلكترونياً مع تحقيق أمن المعلومات المالية والتقليل من التدخل اليدوي التقليدي.

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

هذا وقد تسارعت في السنوات الأخيرة وتيرة العمل بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي (IBAN) وتم اعتماد هذه التقنية كما سبقت الإشارة استناداً للمواصفات الدولية الخاصة برقم الحساب البنكي (ISO 13616). ويحقق هذا التنظيم توحيداً دولياً متعارفاً عليه لطول وعدد خانات رقم الحساب البنكي. وقد نشط العمل بتطبيق هذا التوجه في أوروبا بصفة خاصة ومن ثم في عدد من دول العالم لما حققه هذه التقنية من فوائد ومزايا عديدة. ولقد بات العمل بهذا النظام، أحد المعايير الدولية التي يتعين الالتزام بها. إلا أن انتشار استخدامه مازال محدوداً في الدول العربية.

وفي هذا الإطار تهدف اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية من جراء عرض هذا الموضوع إلى تشجيع المصارف المركزية العربية على العمل على اتخاذ الخطوات والإجراءات المطلوبة للأخذ بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي في القطاعات المصرفية العربية، وذلك بالاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في هذا الشأن.

ثانياً: مزايا ومنافع نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي

يساعد العمل بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي (IBAN) من خلال اتباع مواصفات موحدة لتركيبية أرقام الحسابات، على تحقيق العديد من المزايا والمنافع سواء للاقتصاد الوطني وبوجه خاص للنظام المصرفي، أو على مستوى تحسين الخدمات المالية والمصرفية وخدمات مقاصة وتسوية المدفوعات محلياً وعبر الحدود. ويتحقق ذلك من خلال توحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب داخل القطاع المصرفي لدى كل دولة من جهة وتوحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب بين المصارف عبر الحدود على المستوى الدولي من جهة أخرى، وتتمثل أهم هذه المنافع فيما يلي:

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

- ❖ المساعدة في تحسين تقديم خدمات مصرفية هامة، تعتمد على المعايير المشتركة مثل "آيان"، وتساعد في عمليات التنفيذ الآلي المباشر ("Straight Through Processing" (STP)).
- ❖ تعزيز سلامة المعلومات المالية المصاحبة للحوالات المصرفية.
- ❖ توفير الأداة الملائمة والفعالة للمصارف المستقبلية للحوالات، للتحقق من صحة رقم الحساب ومكان وماهية المنشأة المالية التي أصدرته.
- ❖ خفض الأخطاء التي تحدث حين معالجة التحويلات المالية محلياً ودولياً مع تحقيق سرعة التنفيذ.
- ❖ تسهيل إجراءات تحويل البنوك لمدفوعاتها المحلية والدولية، وبالتالي تسريع تحويل وإيداع الحوالات المالية الدولية الصادرة والواردة .
- ❖ خفض التكاليف وتحسين المقدرة التشغيلية لتنفيذ التحويلات المالية داخل أنظمة البنوك من خلال القضاء أو الحد من تدخل العمليات اليدوية غير الضرورية، بالإضافة إلى زيادة قدرة البنوك على استيعاب النمو المطرد لأعداد الدفعات.
- ❖ خفض عدد المدفوعات المعادة أو المرتجعة بسبب أخطاء في أرقام الحسابات.
- ❖ تعزيز مستوى دقة وموثوقية التقارير المالية التحليلية الصادرة عن أنظمة المدفوعات.
- ❖ زيادة موثوقية وكفاءة إجراءات التحويلات المالية التي تتم عبر الإنترنت من قبل العملاء.

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

❖ تمكين مستخدمي النظام من التأكد مسبقاً من صحة رقم الحساب ومعرفة البنك قبل إجراء أي عملية مالية وذلك باستخدام مدقق صحة رقم الحساب (IBAN Checker) والذي غالباً ما يتم توفيره عبر قنوات مختلفة كالبنوك أو شبكة الانترنت.

هذا وبالنظر إلى ما حققه نظام رقم الحساب الموحد من فوائد خلال فترة وجيزة، فقد وجدت كثير من دول العالم في ذلك حلاً مثالياً لمشاكل اختلاف أرقام الحسابات المصرفية وذلك خاصة وأن هذا الحل المقدم يعتمد على مواصفات دولية ترعاها منظمة دولية معترف بها وتقدمها من خلال تنظيم وتصنيف واضح (ISO Standard 13616).

وتستخدم حالياً حوالي خمس وأربعون دولة في العالم "آيبان" كتنظيم محلي لأرقام حسابات العملاء. ويتفاوت طول رقم الحساب لكل دولة، إلا أن الحد الأقصى لطول عدد خانات رقم الحساب هو أربع وثلاثون خانة. ويتكون رقم حساب "آيبان" من الشكل التالي:

2!a	خانتين من حرفين خاصة برمز البلد
2!n	خانتين من رقمين خاصة بحقل التدقيق
30c	30 خانة لرقم الحساب البنكي الأساسي، والأمر متروك لكل دولة لاتخاذ قرار بشأن عدد خانات رقم الحساب البنكي الأساسي، مع الالتزام بأن يكون هذا الطول ثابتاً لدى كل دولة

وفيما يلي جدول يوضح أمثلة عن أرقام حسابات "آيبان" في عدد من دول العالم، والذي يظهر الاختلاف في عدد الخانات المستخدمة:

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

الدولة	مثال على رقم حساب آيبان	الطول
بريطانيا	GB29 NWBK 6016 1331 9268 19	22
ألمانيا	DE 89 3704 0044 0532 0130 00	22
أسبانيا	ES 91 2100 0418 4502 0005 1332	24
فرنسا	FR 14 2004 1010 0505 0001 3M02 606	27
بولندا	PL 61 1090 1014 0000 0712 1981 2874	28

ثالثاً: نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي في الدول العربية "آيبان"

على الرغم من تنامي استخدام نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي على مستوى العالم، إلا أن استخدامه مازال محدوداً في الدول العربية، باستثناء عدد قليل من الدول مثل الإمارات العربية وتونس والسعودية. فقد أقدمت تونس في عام 2006 على استخدام هذه التقنية والسعودية في العام الماضي 2008 والإمارات في العام الجاري 2009. في حين تعمل بعض الدول الأخرى مثل لبنان وموريتانيا حالياً على دراسة استخدام هذا النظام، حيث حدد مصرف لبنان منتصف العام القادم 2010، كموعّد لاستكمال إجراءات إدخال العمل بهذا النظام.

إلا أنه وبالمحصلة لا تزال تعاني الأنظمة المصرفية في الدول العربية من غياب مواصفات موحدة لأرقام الحسابات في القطاعات المصرفية. ولاشك أن لذلك نتائج سلبية على جودة الخدمات المقدمة للعملاء. وتظهر التجربة العملية في الواقع الحالي لنشاطات التحويلات المصرفية بوضوح

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

مدى ما تعانيه البنوك المركزية والمصارف والأطراف ذات العلاقة بالقطاع المصرفي العربي بكافة تصنيفاتها من جراء غياب رقم الحساب الموحد. ومن ذلك:

❖ تباين أرقام الحسابات المصرفية وغياب التصنيف الموحد داخل كل دولة بل وأحياناً داخل كل بنك، حيث قد ينشئ البنك الواحد تصنيفاً خاصاً به وتركيبية نظام لا تفهمها سوى الأنظمة التقنية والمحاسبية لديه . وهذا بدوره يبطئ من سرعة تنفيذ إجراءات التحويلات المالية ويعيق وصولها إلى المستفيد النهائي من مصارف وأفراد وشركات.

❖ غياب التكامل والتوافق المصرفي مع الدول المشاركة في نظام رقم الحساب الموحد (IBAN) ، مثل الدول الأوروبية والتي تتميز بطبيعة الحال بنشاط مالي ومصرفي كبير على الساحة الدولية. وهو ما يعني أن التحويلات والمدفوعات مع هذه الدول غالباً ما تواجه بطناً من جراء عدم إتباع نظام (IBAN) .

❖ المصاعب التي قد يواجهها الأفراد في الداخل والخارج حين إجراء تحويلات مالية، حيث تطلب البنوك في تلك الدول التي تعمل تحت مظلة نظام (IBAN) من العميل الإدلاء برقم حسابه الموحد (IBAN) أو أن يتحمل نفسه تبعات تأخر الإيداع.

وكما يتضح فإن هناك ضرورة لقيام المصارف المركزية العربية بقيادة جهود القطاع المصرفي للبدء بالانتقال وتطبيق نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي، بما يساعد على التوافق مع المعايير الدولية المصرفية. ولاشك أن استخدام هذه التقنية طرف من المصارف العربية، يمثل أيضاً آخر عاملاً لنجاح من جانب آخر جهود إنشاء آلية أو ترتيبات إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية.

رابعاً: الإجراءات والمراحل اللازمة لتطبيق نظام "آيبان"

لضمان نجاح استخدام نظام "آيبان" من قبل النظام المصرفي يتعين الإعداد والتخطيط الجيد بما في ذلك العمل على نشر التوعية بأهمية هذه التقنية، والتأكد من توافق أنظمة الدفع والتسوية المستخدمة وإجراءاتها وكذلك الأنظمة الداخلية للمصارف مع متطلبات هذه التقنية. وبصورة عامة يمكن إتباع المراحل التالية:

1. دراسة وتفهم المواصفات القياسية الخاصة بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي الصادرة عن (ISO 13616). والاطلاع عن كثب على تجارب الدول التي أدخلت هذا النظام. وتحديد وفقاً لذلك المتطلبات اللازمة والملائمة لوضع الدولة.
2. عقد لقاءات مع المؤسسات المالية والمصرفية التي تستخدم الحسابات المصرفية للتعريف بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي وإدراك احتياجات ومتطلبات التغيير. بالإضافة إلى تشكيل فريق عمل يضم المصرف المركزي وأكبر المؤسسات المصرفية.
3. مراجعة إجراءات وعمليات أنظمة الدفع المستخدمة على اختلاف أنواعها، بما في ذلك الأنظمة المصرفية الداخلية للمصرف المركزي وللمصارف التجارية، بغية تحديد متطلبات تحديث هذه الأنظمة والإجراءات في حال تطلب ذلك بما ينسجم مع استخدام الرقم الدولي وفقاً لجدول زمني محدد.
4. بدء المصرف المركزي بإدخال التعديلات المطلوبة على أنظمته وإجراءاته، بما في ذلك الانتقال إلى استخدام رسائل سويفت (MT103) المتوافقة مع (ISO 131616). وقيام المصارف بتطوير أنظمتها الداخلية وفقاً للمتطلبات المحددة في الخطوة الثالثة.

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

5. اعتماد عدد خانات ورمز دولي مناسب للدولة، وتسجيل هذا الرقم لدى جمعية سويفت التي تتولى عملية التسجيل فقط.
6. التنسيق مع بقية الأنظمة والمؤسسات المالية غير المصرفية المرتبطة بالتعاملات المصرفية، مثل البورصة وشركات الوساطة والخدمات المالية وشركات التأمين وشركات التمويل وغيرها من الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية. وتهدف هذه الخطوة إلى التوعية بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي بما يساهم في تهيئة هذه المؤسسات للتوافق مع التغير في أرقام الحسابات المصرفية. كذلك حث الوزارات والشركات الخاصة على البدء باستخدام هذا الرقم في عمليات الدفع والتحويل.
7. اعتماد برنامج مرحلي للتطبيق الفعلي، ومتابعة التزام كافة المصارف والأطراف ذات العلاقة بالترتيبات المطلوبة والتأكد من إدخالها.
8. القيام بحملة توعية محلية للتعريف بالرقم الدولي للحساب المصرفي على كافة المستويات، وإعداد وطباعة النشرات التعريفية، وذلك من خلال المصارف التجارية.

خامساً: تجربة تطبيق نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي "آيبان" في المملكة العربية السعودية

بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي مشروعها بالعمل على تنظيم أرقام حسابات العملاء لدى البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية طبقاً للتنظيم الدولي المتعارف عليه في بداية عام 2006 ، حيث أدارت مؤسسة النقد هذا المشروع وأشرفت عليه منذ بداياته وشاركت في فعالياته جميع البنوك المحلية. وقد تعددت مراحل العمل بهذا المشروع وفيما يلي اختصاراً لأهم تلك المراحل:

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

- ❖ كخطوة أولية بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بوضع المتطلبات الأساسية ومناقشة المعايير والمواصفات الخاصة والملائمة للمملكة العربية السعودية لتطبيق نظام "آيبان" لكي تتماشى مع المواصفات الدولية الخاصة بذلك كما ورد في (ISO 13616).
- ❖ ثم تلا ذلك هندسة وبناء التركيبة الخاصة بخانات رقم الحساب الخاص بعملاء القطاع المصرفي لتواكب مثيلاتها في الدول الأخرى التي تتبع هذا التصنيف وعددها 45 دولة لغاية آخر يناير 2009.
- ❖ تم إجراء التعديلات التقنية والتشغيلية اللازمة في النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة "سريع" لدى كل من المؤسسة والبنوك وكذلك داخل شبكة أنظمة المدفوعات في البنوك المحلية ومن ثم التسجيل الدولي والتحاق القطاع المصرفي السعودي بالمنظومة البنكية الدولية التي تعمل ضمن بيئة "آيبان".
- ❖ بدء التطبيق التدريجي حسب خطة العمل الموضوعة بالاتفاق مع البنوك مع التأكيد على أهمية أن يكون التطبيق تدريجياً، وأن تقوم البنوك بتسويق هذا النظام وتوعية عملائها بكافة وسائل الاتصال الممكنة لخلق الوعي وفهم ماهية "آيبان" لدى العملاء.
- ❖ هيكلية رقم حساب "آيبان" في القطاع المصرفي السعودي
- ❖ إن عدد خانات رقم الحساب بتنظيم آيبان في القطاع المصرفي السعودي ثابت، حيث يتكون من رقم مكون من (24) أربع وعشرين خانة تحتوي على أرقام وحروف مقسمة كالتالي:
- أ- خانتين لرمز الدولة وهي ثابتة وتأخذ الرمز (SA).

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

ب- رقمين للتأكد من صحة رقم "آيبان" المعطى (Check Digits).

ت- رقمين لتعريف البنك المصدر لرقم الحساب.

ث- أخيراً رقم الحساب الأساسي معطى من البنك (Basic Bank Account Number). ويتوفر على عدد خانات ثابت في القطاع المصرفي السعودي ويتراوح من 7 إلى 18 رقم وفقاً للبنك المصدر لرقم الحساب (لذا، ولضمان الطول الثابت لـ (IBAN) فيتم إضافة أصفار عليه).

مثال على رقم حساب "آيبان" سعودي

SA 94 4000 0000 0099 0170 0123			
SA 94 40 00000000 9901700123			
SA	94	40	رقم الحساب الأساسي (مسبقاً ببعض الأصفار لاستكمال عدد الخانات المطلوبة)
رمز البلد	حقل التدقيق	رمز البنك	
Country Code	Check Digit	Bank code	BBAN with Preceding zeros

❖ تقديم أو عرض رقم الحساب

لتسهيل قراءة رقم حساب "آيبان" وحفظه، فإنه ينصح بطباعة رقم الحساب على مجموعات كل منها مكون من أربعة أرقام مفصولة بفراغ وذلك لتسهيل قراءته، أما عند استعماله إلكترونياً فيجب أن يدخل رقم الحساب متصلاً أي بدون فراغات.

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

هيئة رقم الحساب عند طباعته	SA 94 4000 0000 0990 1700 0123
هيئة رقم الحساب عند إدخاله إلكترونياً	SA 94400000000099017000123

❖ إنشاء رقم الحساب

للمحافظة على سلامة حقل التدقيق فإن إنشاء أو إصدار رقم "آيبان" يجب أن يصدر فقط من البنك التابع له حساب العميل، إذ لا يجب أن يقوم أي بنك بإصدار رقم حساب "آيبان" لغير عملاءه، كما أن البنوك والمؤسسات المالية المصدرة لرقم الحساب هي الجهة الوحيدة فقط المخول لها إصدار رقم "آيبان" لعملائها.

❖ تسجيل رقم "آيبان" دولياً

في يوليو 2008 م تم تسجيل تنظيم «آيبان» في المملكة العربية السعودية رسمياً في سجلات جمعية (SWIFT) ولتصبح بذلك عضواً في المنظومة البنكية الدولية التي تعمل بنظام "آيبان".

❖ كيفية التأكد من صحة رقم حساب "آيبان".

باستطاعة المنشآت المالية أو الشركات أو الأفراد الراغبين في التحقق والتثبت من صحة رقم الحساب أن يلجؤوا إلى موقع مؤسسة النقد السعودي (نظام سريع) على الانترنت واستعمال رابط مدقق رقم "آيبان" للتأكد من صحة أي رقم حساب مصدر من القطاع المصرفي السعودي (انظر الشكل التالي):

تنميط أرقام الحسابات المصرفية



سادسا: الخلاصة والتوصيات

يساعد تطبيق نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي "آيبان" على تحقيق العديد من المزايا والمنافع للاقتصاد الوطني وللنظام المصرفي بشكل خاص، وذلك بتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من جهة وعمليات إجراء تحويلات وانتقال المدفوعات داخل الدولة وعبر الحدود من جهة أخرى. وفي هذا الصدد استعرضت هذه الورقة أهمية ومزايا تطبيق "آيبان" في النظام المصرفي، مستعرضة أهم الخطوات والإجراءات المطلوبة في هذا الشأن.

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

وعلى الرغم من تنامي استخدام الرقم الدولي للحساب المصرفي من قبل العديد من الدول في العالم، فإن استخدام هذا النظام في الدول العربية مازال محدوداً.

وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة لتنميط أرقام الحسابات المصرفية فإن اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية تدعو المصارف المركزية العربية إلى العمل على دراسة إدخال هذه التقنية في أنظمتها المصرفية وقيادة الجهود المحلية والتأكيد على أهمية مشاركة القطاع المصرفي في تلك الجهود. ويمكن الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في هذا الصدد والمشار إليها في هذه الورقة.



فريق العمل

يعد أوراق العمل الصادرة عن اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية فريق العمل المنبثق عن اللجنة التالية أسماءهم:

من الأمانة:

الدكتور حازم الببلاوي	مستشار صندوق النقد العربي.
السيد محمد يسر برنيه	رئيس قسم الأوراق المالية في صندوق النقد العربي.
السيد حفيظ أبريك	مسؤول نظم الدفع في صندوق النقد العربي.

من البنوك المركزية:

السيد المعز صابر	نائب مدير إدارة نظم الدفع (السودان)
السيد علي الحميدان	مدير نظم الدفع «سريع» (السعودية)
السيد طارق رؤوف	وكيل محافظ لقطاع نظم الدفع (مصر)
السيد منير رزقي	مدير دائرة العمليات النقدية والصرف (المغرب)
السيد رمزي حمادة	مدير دائرة الحسابات الجارية (لبنان)
السيد حسن ابراهيم الربوي	مسؤول وحدة مراقبة نظم الدفع (الإمارات)

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال - 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية - 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - 2003 .
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية - 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر - 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية - 2004 .
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية - 2004 .
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية - 2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لهل - 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) - 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية - 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية - 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف - 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين - قضايا و توجهات - 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية - 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازل II) ” انضباط السوق “ - 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد - 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) - 2006.
19. Payments And Securities Clearance And Settlement System In Egypt - 2007.

تنميط أرقام الحسابات المصرفية

20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية - 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق - 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية - 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II - المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة - 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية - 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر - 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ - 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض و سداد الفواتير إلكترونياً - 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع و التسوية ومسؤوليات المصارف المركزية - 2008.
30. مقاصد الشيكات في الدول العربية - 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر - 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon - 2009.
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية - 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية - 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه - 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت - 2009.